17 يوليو.. ثورة اقتصادية

قاد الزعيم علي عبد الله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام منذ توليه مسئولية حكم البلاد في الـ 17 من يوليو عام 1978 عملية بناء اقتصادي واجتماعي وسياسي شاملة لتحقيق التنمية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية التي شملت مختلف المحافظات، ما وفّر فرص العمل وقلّص من البطالة وساهم في التخفيف من حدّة الفقر.

كتب/ المحرّر الاقتصادي

ثورة النفط

تعتبر ثورة النفط أبرز المنجزات الاقتصادية التي تحقّقت في ظل قيادة الزعيم علي عبد الله صالح باني نهضة اليمن الحديث، ففي صيف عام ١٩٨٤ قامت شركة «هنت» الأمريكية بالإعلان عن أول اكتشاف تجاري في اليمن «في قطاع ١٨ مأرب/ الجوف» حيث تم القيام بعملية التنمية المتمثلة في بناء المنشآت السطحية وإنشاء خط الأنبوب إلى البحر الأحمر.

وفي عام ١٩٨٦ تم تدشين إنتاج وتصدير النفط لأول مرة في اليمن من قطاع «١٨» في مأرب/ الجوف.

وفي عام ١٩٨٧ تم الإعلان عن اكتشاف النفط في محافظة شبوة من قبل شركة تكنو إكسبورت السوفييتية «سابقاً» في ثلاثة حقول هي غرب عيّاد، وشرق عيّاد، وأمل «قطاع ٤» حيث تم استكمال بناء المنشآت السطحية ومد خط الأنبوب لتصدير النفط من تلك الحقول إلى ميناء بلحاف على البحر العربي.

وفي عام ١٩٩١ تم تحقيق اكتشاف نفطي تجاري في حقل سونا «قطاع ١٤» المسيلة بواسطة شركة كنديان أوكسيدنتال بتروليم (كنديان نكسن بتروليم) تلاه عدد من الاكتشافات الأخرى وتم بناء المنشآت السطحية ومد خط الأنبوب لتصدير النفط في منطقة الضبّة بمحافظة حضرموت على البحر العربي.

وفي سبتمبر عام ١٩٩٦ تم اكتشاف النفط في حقل حليوة «قطاع جنة ٥» بواسطة تجمع الشركات النفطية العاملة في القطاع، وتم بناء المنشآت السطحية وربط الإنتاج في هذا القطاع بأنبوب يمتد إلى منطقة امتياز شركة «هنت» العاملة في قطاع «مأرب/ الجوف» ليتم تصدير الإنتاج عبر أنبوب شركة «هنت» اليمنية الممتد إلى البحر الأحمر.

وفي عام ١٩٩٨ تم تحقيق اكتشافات نفطية في حقول خرير، وعطوف، ووادي تاربة «قطاع شرق شبوة ١٠» بواسطة شركة توتال يمن «توتال فينا ألف»، وتم ربط الإنتاج في هذا القطاع بقطاع المسيلة «١٤».

وفي عام ١٩٩٩ أعلنت شركة «DNO» النرويجية العاملة في «قطاع حواريم ٣٢» عن اكتشاف النفط وبدأت عملية الضخ للإنتاج والتصدير عبر خط أنبوب المسيلة في نوفمبر ٢٠٠١.

وفي ديسمبر ٢٠٠١ بدأ الإنتاج من قطاع «٥٣». وفي أبريل ٢٠٠٤ بدأ الإنتاج من قطاع «S1». وفي نوفمبر ٢٠٠٥ بدأ الإنتاج من قطاع «٥١». وفي يوليو ٢٠٠٥ بدأ الإنتاج من قطاع «٤٣». وفي ديسمبر ٢٠٠٥ دخل قطاع «٩» مالك الإنتاج.

كما تم الإعلان عن اكتشاف النفط في قطاع «S2» ودخل مرحلة الإنتاج في النصف الثاني من العام ٢٠٠٦م.

عدن.. مشروع المستقبل

أصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم ٤٩ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٣ بشأن المناطق الحرة، الذي ينص على إنشاء منطقة حرة تشمل مدينة عدن، وتطبيق نظام المنطقة الحرة فيها على مراحل، وإنشاء مناطق حرة أخرى في الجمهورية اليمنية بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

واحتلت المنطقة الحرة بعدن أولوية في خطط واستراتيجيات الدولة لما تتمتع به من إمكانات جغرافية واقتصادية، وبدأ تنفيذ المرحلة الأولى من تطوير المنطقة الحرة بعدن في عام ١٩٩٦ من خلال اتفاقية التطوير الموقّعة مع شركة «يمنفست»، وبدأ تشغيل ميناء الحاويات في عام ١٩٩٩ بقدرة مناولة ٥٠٠ ألف حاوية. وقامت الحكومة بإنهاء الاتفاق السابق في عام ٢٠٠٤، وتوقيع اتفاقية التطوير الاستراتيجي للمنطقة مع شركة موانىء دبي العالمية عام ٢٠٠٥م.

وفي ١٣ يوليو ٢٠٠٨ وقّعت الحكومة اليمنية ممثّلة بمؤسسة موانىء خليج عدن في دبي مع شركة موانىء دبي العالمية على اتفاقية جديدة لتشغيل وتطوير ميناء الحاويات بالمنطقة الحرة بعدن.

وتم بموجب الاتفاقية إطلاق شركة مشتركة لإدارة الميناء «شركة دبي وعدن لتطوير الموانىء المحدودة» بين مؤسسة موانىء خليج عدن اليمنية وشركة موانىء دبي العالمية اليمنية المحدودة التابعة لموانىء دبي العالمية، برأس مال يبلغ ٢٢٠ مليون دولار بنسبة مشاركة ٥٠٪ لكل طرف. وحدّدت الاتفاقية فترة اتفاقية إيجار الأرض بـ ٢٥ عاماً على أن تجدد لمدة عشر سنوات.

وتشمل مواقع التأجير محطة عدن للحاويات ورصيف المعلا للحاويات وكذلك الأرض المخصّصة للتطوير في المرحلتين الأولى والثانية مع الأخذ بعين الاعتبار استخدام ميناء المعلا لسفن البضائع العامة في حالة عدم وجود سفن حاويات.

وبحسب الاتفاقية فإن المرحلة الأولى لمشروع التطوير البالغ تكاليفها ٢٠٠ مليون دولار تبدأ مباشرة بعد نفاذ الاتفاقية وتستمر لمدة خمس سنوات كحد أقصى وتشمل توسعة مساحة خزن الحاويات في المحطة وشراء وتركيب رافعات رصيف جسرية ومعدات متحركة لمناولة الحاويات وتركيب منظومة إلكترونية للتشغيل ورصف ساحات الحاويات بحيث يتم رفع الطاقة الاستيعابية من ٥٠٠ ألف إلى ٩٠٠ ألف حاوية في العام.

كما يشمل المشروع تصميم وإنشاء رصيف بطول ٤٠٠ متر وعمق لا يقل عن ١٧ متراً وذلك لاستيعاب سفن الحاويات العملاقة بالإضافة إلى تركيب رافعات جسرية وتوفير رافعات متحركة وقاطرات وبقية المعدات اللازمة لمناولة الحاويات لرفع الطاقة الاستيعابية للمحطة لتصل إلى مليون و٨٠٠ ألف حاوية في العام الواحد.

في حين تشمل المرحلة الثانية البالغ تكلفتها ٦٥٠ مليون دولار التي تبدأ عند وصول حركة مناولة الحاويات في المحطة إلى ٧٠٪ من طاقتها الاستيعابية، إنشاء رصيف بطول ٩٠٠ متر وذلك بما يتيح للمحطة أن يكون لديها ٥ مراسي إضافية طولها الإجمالي ٢٠٠٠ متر وبعمق ١٨ متراً وذلك لاستيعاب مختلف سفن الحاويات وتركيب معدات مناولة الحاويات لرفع الطاقة الاستيعابية للمحطة ما بين ثلاثة ملايين و٥٠٠ ألف إلى خمسة ملايين و٥٠٠ ألف حاوية في العام.

وتصل الإيجارات المتوقعة خلال فترة هذه الاتفاقية إلى ٨٧٢ مليون دولار في حدّها الأدنى.

وأنشئت الشركة الجديدة بشراكة مناصفة مع موانىء دبي وللجانب الحكومي اليمني المشاركة في القرار والرأي بشكل متساو وكذا مراقبة سير العمل بشكل متساوٍ، وتضمن هذه الشراكة تقاسم كافة الأرباح بالتساوي.

ويصل إجمالي عوائد الدولة إلى ٥٠٠ مليون دولار وهذه تمثل ٥٠٪ من صافي الأرباح بمعنى أن إجمالي الإيرادات ستصل إلى مليار و٤٠٠ مليون دولار مقارنة بـ ٤٩٣ مليون دولار فقط وفقاً للاتفاقية السابقة.

ووقّعت شركة دبي وعدن لتطوير الموانىء المحدودة في ٣ فبراير ٢٠٠٩ على اتفاقية تنفيذ مشروع توسعة ساحات التخزين في ميناء الحاويات بالمنطقة الحرة بعدن بتكلفة تقديرية تتجاوز مليار ريال.

الغاز.. الاستثمار الأكبر

يعتبر مشروع الغاز الطبيعي المسال الذي افتتحه الزعيم علي عبد الله صالح العام ٢٠٠٩ ضمن المشاريع الإنمائية والخدمية بمناسبة العيد الوطني التاسع عشر للجمهورية اليمنية، أكبر مشروع استثماري في اليمن والمشروع الاقتصادي العملاق لتصدير الغاز الطبيعي المسال في منطقة بلحاف بمحافظة شبوة والتي تقدّر تكلفته بأكثر من ٥ مليارات دولار.

وقد دشّن رئيس الجمهورية في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨ المرحلة الأولى من المشروع والمتمثلة في وصول الغاز الطبيعي من حقول الغاز في القطاع رقم ١٨ بصافر في مأرب إلى منطقة ميناء بلحاف على ساحل البحر العربي وعبر خط الأنبوب الممتد من صافر إلى منشآت التسييل والتصدير في بلحاف بطول ٣٢٠ كيلو متر.

وأدار الزعيم عجلة التشغيل إيذاناً بتدشين المرحلة الأولى ووصول الغاز الطبيعي إلى معامل التسييل في منطقة تصدير الغاز ببلحاف وإيقاد شعلة الغاز في المشروع، حيث بدأت عملية تصدير الشحنة الأولى من الغاز الطبيعي المسال في شهر أغسطس ٢٠٠٩. ويعمل في المشروع حوالى ١٢ ألف عامل منهم ٦٠٪ من العمالة اليمنية، بالإضافة إلى فرص العمل التي وفّرها المشروع للآلاف من العمال الذين قاموا بالعمل في مشروع مد الأنبوب من منطقة صافر بمأرب إلى منطقة التصدير ببلحاف وبطول ٣٢٠ كيلو متر وبقطر ٣٨ إنشاً.

وبدخول مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال حيز الوجود، تصبح الشركة بذلك المشروع الاستثماري الصناعي الأكبر على الإطلاق في الجمهورية اليمنية. ولذا، فقد سجّل تدشين الشركة في أغسطس عام ٢٠٠٥ دخول الحكومة اليمنية والشركاء المساهمين فيها مرحلةً جديدةً وهامة من التعاون. حيث تتمتع اليمن بموقع جغرافي مميّز يتيح المجال للوصول بسهولة وبيسر إلى كافة الأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال في حوض المحيط الهادىء في آسيا وكذا الأسواق الممتدة على طرفي المحيط الأطلنطي في كل من أوروبا وأمريكا. كما أن كمية احتياطي الغاز الطبيعي المؤكّدة كافية لإنتاج وتصدير ٦,٧ مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً ولمدة عشرين سنة على الأقل لعملاء الشركة المشترين للغاز على المدى البعيد في كل من الأسواق الرئيسية في أمريكا الشمالية وكوريا الجنوبيّة وأسواق مستقبلية أخرى.

وتضم كمية احتياطي الغاز المؤكّدة علمياً في محافظة مأرب والمخصّصة للمشروع ٩,١٥ تريليون قدم مكعب، يخصّص منها حوالي تريليون قدم مكعب لتلبية احتياجات السوق المحلية. كما يوجد احتياطي محتمل آخر يقدّر بنحو ٠,٧ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي المسال. حيث سيتم نقل الغاز المخصّص للاستهلاك المحلي عبر خط أنابيب فرعي إلى مدينة معبر الواقعة بمحافظة ذمار.

ويزيد حجم المشروع عن أربعين ضعفاً بالمقارنة مع متوسط حجم الاستثمارات الكبرى في اليمن. لذا فإن المشروع من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تعجيل وتيرة النمو الاقتصادي الكلي وإحداث نقلة صناعية نوعية في اليمن خلال الأعوام القادمة. وترجّح التقديرات الاقتصادية أن يوفّر المشروع للحكومة على مدى العشرين عاماً القادمة إيرادات تتراوح بين ٣٠- ٥٠ مليار دولار مما يمنح البلاد حافزاً اقتصادياً مهماً يسهم في تعجيل وتيرة النمو والتقدم الاقتصادي. وبالإضافة إلى الفوائد التي ستجنيها اليمن على المستوى الاقتصادي الكلي، سيوفّر المشروع فرصاً جمّة للمواطنين اليمنيين لتطوير مهاراتهم التخصّصية في بعض المجالات الهندسية والتجارية. كما أن المشروع سيساعد على تعزيز فرص الاستثمار للشركات المحلية من خلال الخوض في منافسات تجارية على مستويات دولية.

ووفّر المشروع آلافاً من فرص العمل خلال مرحلة الإنشاء، ويوفّر حوالى ٧٠٠ وظيفة دائمة لذوي الكفاءات العالية، إضافة إلى حوالى ٧٠٠ وظيفة خدمية عبر شركات تعاقدية طوال فترة عمل المشروع.

وتضمّن المشروع إقامة عدة منشآت جديدة وتعديل أخرى لإنتاج ومعالجة وتسييل الغاز، ويشمل ذلك إنشاء خط أنابيب بطول ٢٥ كيلو متر وقطر ٢٠ إنشاً يربط بين الوحدات القائمة لإنتاج ومعالجة الغاز في حقول الغاز في القطاع ١٨ بمحافظة مأرب، وإنشاء خط أنابيب رئيسي بطول ٣٢٠ كم وقطر ٣٨ إنشاً يربط وحدات إنتاج ومعالجة الغاز في مأرب بمحطة تسييل الغاز في منطقة بلحاف بشبوة، وكذا خط أنابيب فرعي لنقل الغاز المخصّص للاستهلاك المحلي إلى مدينة معبر بذمار.

ويضم مشروع الغاز الطبيعي المسال الذي تم تدشينه في أغسطس ٢٠٠٥ مجموعة من الشركاء المساهمين الدوليين والمحليين، حيث جمع بين خبرات خمسة شركاء دوليين ذوي خبرة واسعة في الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي المسال، إضافة إلى هيئتين حكوميتين يمنيتين.

وتتكون مجموعة ملاك الشركة من شركة توتال المديرة للمشروع بحصة ٣٩,٦٢٪، وشركة هنت للنفط ١٧,٢٢٪، والشركة اليمنية للغاز ١٦,٧٣٪ والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات ٥٪، وكذا مؤسسة إس كي الكورية الجنوبية ٩,٥٥٪، والمؤسسة الكورية للغاز «كوغاز» ٦٪، وشركة هيونداي ٥,٨٨٪.

الحق يقال

«علي عبدالله صالح قاد سفينة الوطن وتجاوز بها أعتى التحديات، وحقق لهذا الوطن أغلى المنجزات وأسمى الأهداف»

الشهيد عبدالعزيز عبدالغني

رئيس مجلس الشورى الأسبق